مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: معوقات التحول نحو الديمقراطية في العراق
اسم الكاتب: د. حسين حافظ وهيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6765
تاريخ الاسترداد: 2025/05/08 19:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

---

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

معوقات التحول نحو الديمقراطية في العراق

الدكتور
حسين حافظ وهيب
قسم الدراسات الاسيوية
مركز الدراسات الدولية –جامعة بغداد

تمهيد:-في مفهوم الديمقراطية وآفاق العملية السياسية

تكاد جميع الدراسات تتفق بشأن مفهوم الديمقراطية من حيث انها اتت من اندماج كلمتين في اللغة اليونانية هما(Demos) بمعنى الشعب و(Kratien) بمعنى حكم او سيطرة[١].وهي اي الديمقراطية كما عبر عنها لنكولن تعني"حكم الشعب بواسطة الشعب ومن اجل الشعب"[٢].

الا ان هذا الاتفاق في المفهوم لايلغي الاختلاف في المضمون لدى العديد من المدارس الفكرية،فبينما ترى المدرسة الاشتراكية ان ا لديمقراطية تقوم على اساس حصر حق الممارسة السياسية بطبقة او تحالف طبقات اجتماعية ،ترى المدرسة الليبرالية ان الديمقراطية يجب ان تقوم على اساس مبدأالتمثيل النيابي ،وتعتمد مبدأ الفصل بين السلطات وتمارس نظرية تعدد الاحزاب،وبذلك تضمن انتقال السلطة وتداولهابطريقة سلمية ،وبين هاتان المدرستان توجد مدرسة ثالثة لاتقر بمبدأ التمثيل النسبي[٣] بل تعتمد اسلوب الممارسة المباشرة للديمقراطية كما هو حاصل حاليا في سويسرا على شكل كانتونات.وكذلك تمثل فكرة المؤتمرات واللجان الشعبية في ليبيا على الاقل من الناحية النظرية رفضا لمبدأ التمثيل النيابي[٤].

وعلى هذا الاساس يمكن النظر الى الديمقراطية على انها لاتتكون من مجموعة واحدة من المؤسسات فهناك انماطا كثيرة من الديمقراطية ينتج عن ممارستها المتعددة مجموعة متنوعة من الآثار ويتوقف شكل الديمقراطية في اية دولة على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية السائدة فيها ،والصفة الرئيسية التي تجمع النظم الديمقراطية هي مسؤولية الحكام عن افعالهم امام المواطنين[٥].

وشأن انظمة الحكم كلها تعتمد الديمقراطيات على الحكام ،أي الاشخاص اللذين يقومون بأدوار في اطار السلطة المتخصصة ويمكنهم اصدار الاوامر التي تتصف بالشرعية ،والامر الذي يجب ابرازه هنا هو ان ما يميز الحكم الديمقراطي عن غيره من انواع الحكم الاخرى هو المعيار او الكيفية التي تم من خلالها وصول الاشخاص الى السلطة والممارسات التي تجعل منهم حكاما مسؤولين عن افعالهم .ومن هنا يمكن التمييز ايضا بين المضامين المختلفة للديمقراطية ،ويتوقف هذا التمييز على الظروف التي كانت سائدة من قبل بين السلطة والمجتمع ان كانت هذه

السلطة شرعية وان التبادل يجري فيها بطريقة سليمة تلبي احتياجات المجتمع[٦].
ويتضمن الخط التراتيبي للديمقراطية كما يرى والتر ليبرمان ثلاثة عناصر رئيسية[٧] :-

١. حكام يتم تعينهم بالأنتخاب العام سواء اكان هذا الانتخاب قد تم بصورة مباشرة ام غير مباشرة.
٢. برلمان او جمعية وطنية تمتلك صلاحيات واسعة ،وهذه الصلاحيات تعبر في واقع الحال عن مقدرة واقعية لمحاسبة الحكومة عن اعمالها اذا ما ابتعدت تلك الاعمال او تقاطعت مع الارادة العامة المتمثلة في الدستور .
٣. ضمان رقابة قضائية مستقلة لكل الاعمال الحكومية واخضاعها للمحاسبة الصارمة اذا اساءت استعمال سلطاتها انطلاقا من مبدأ"السلطة تحد السلطة"كما يرى مونشكيو.

وانطلاقا من هذه الرؤية سوف نحاول دراسة آفاق العملية الديمقراطية ومدى مطابقتها للشروط الذاتية والموضوعية التي تمت الاشارة اليها ومحاولة تحديد معوقات التحول نحو الديمقراطية في العراق وذلك من خلال:-

اولا:-ابعاد العملية السياسية في العراق

يعرف البعض العملية السياسية بأنها"الانشطة التي تعبر عن سعي الافراد داخل جماعاتهم من اجل الحصول على القوة والتي تعبر عن ممارساتهم الفعلية لها من اجل تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم"[٨].

والعملية السياسية بهذا المعنى هي محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في اطار الايديولوجية والثقافة السياسية السائدة ومن خلال مجموعة الابنية والمؤسسات القائمة ،ومن هنا فأن من ابرز الموضوعات التي تثيرها دراسة العملية السياسية هو التساؤل عن الايديولوجية السائدة ودرجة شعبيتها او في المقابل حجم ما تثيره من خلافات وصراعات.

كما ان هناك التساؤل عن من هم الفاعلون السياسيون الذين يقومون بالتأثير في ادارة العملية السياسية ومن ناحية اخرى فأن اسس ممارسة القوة تختلف من نظام الى آخر ،ثم هناك التساؤل الخاص بأهم المؤسسات السياسية وطبيعة التفاعلات التي تتم داخلها في اثناء عمليات التنشئة والتكيف وصولا الى صنع القرار.

من جهة اخرى فأن العملية السياسية تؤثر في بيئتها الخارجية اقليمية كانت ام دولية وتتأثر بها ومن اهم عناصر العملية السياسية الايديولوجيات والنخب والاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني[٩].

ومن هنا يمكن ادراك حجم التشابك والتعقيد في ابعاد العملية السياسية في العراق وتحديد آثارها على النحو التالي.

البعد السياسي

وفي هذا المجال قد لايكون الاعتقاد صحيحا حين ينظر الى الدعوة الامريكية لتغيير النظام السياسي السابق في العراق والمطالبة بأحداث تغييرات اصلاحية على النظم السياسية الشرق اوسطية قد تم بناء على الرغبة الامريكية لتحرير العراق من نظام شمولي دكتاتوري تسلطي واحلال نظام ديمقراطي تعددي واشاعة الاستقرار في المنطقة وتخليصها من اسلحة

الدمار الشامل ومن الارهاب على انها دعوة صادقة يراد بها احداث تغييرات ذات ابعاد تنموية متعددة تدفع بأتجاه التخلص من الموروثات السياسية المتخلفة والتقدم بأتجاه صيرورة سياسية جديدة قد تؤسس لأحداث تغيير شامل في بنية اقليمية متوترة وحساسة للمصالح الدولية(١٠).فهذه الدعوة ان صلحت من الناحية النظرية ،فليس هناك دليلا على صلاحها من الناحية التطبيقية.

فالتطور في بعده السياسي هو منظومة مترابطة ومتفاعلة من الامكانيات المادية والفكرية يمكن ان تتظافر للأنتقال بالنظام الاجتماعي من حالة الى حالة اخرى ارقى منها في سلم التطور التراتيبي والمستمر،وليس على اساس كونه رغبة دولية فوقية لأحداث تغييرات في بيئات سياسية معينة يتوقع منها ان تنعكس بحالة او بأخرى ايجابيا في الاطار الدولي لتلبية متطلبات امنية او سياسية او تصورات استراتيجية لقوى كبرى.

ومن هنا يمكن ان نقرر وفي ضوء الخسائر المادية والبشرية التي تكبدتها الولايات المتحدة في العراق بأن ارساء مبادئ الحرية والديمقراطية ليست هي الهدف النهائي للمشروع الكوني الامريكي بل الصحيح هو ان البعد السياسي لهذا المشروع يتخطى حدود العراق والنظام الاقليمي الشرق اوسطي ليصب في جوهر العولمة وتجلياتها الامريكية(١١).

واذا ما اردنا اسقاط المفاهيم السابقة للديمقراطية والتي تم تناولها لوجدنا ان ليس هناك اثرا للترابط بين الفهم الميداني الوطني للديمقراطية وبين طبيعة القوى الاحتلالية العسكرية التي تقودها الآن الولايات المتحدة فليس ثمة ديمقراطية قهرية قد ظهرت الى الوجود في الفكر السياسي ولا في الممارسة الميدانية.

ومن هنا لايمكن الاقرار بأن الدعوة الامريكية لأصلاح النظم الشرق اوسطية تنطلق من خلفية سليمة تريد لشعوب هذه المنطقة التقدم والاستقرار والتخلص من النظم الراديكالية ذلك لأن الولايات المتحدة ذاتها ولحد قريب هي التي دعمت ولاتزال تلك النظم وقدمت لها كل وسائل العون لقهر الشعوب ولعلنا نتذكر العون المادي الذي قدمته الولايات المتحدة لإسقاط التجربة الديمقراطية في شيلي في السبعينات حين اجهضت تجربة الليندي والدعم اللوجستي والمادي لصدام حسين في غزوه ايران وغض الطرف عن المجازر البشرية في فلسطين ولبنان على ايدي الإسرائيليين.

ومن هنا يمكن ان نؤشر البعد السياسي لنظرية الاصلاح الشرق اوسطية "الامريكية"بأنها تجري بمقتضى استراتيجية امريكية لايمكن النظر اليها بمصداقية واطمئنان وانها تنطلق من خلفية الاقرار بضرورة التعايش بين التراث والمعاصرة تعايشا ايجابيا وان هذا التعايش لابد وان ينطلق من الاسس الجوهرية التي تلامس المصالح الوطنية ثم يمتد الى المصالح الدولية في صيغة مصالح متبادلة ومتوازنة لا ان ينطلق من مصالح دولية فوقية تنعكس على المصالح الوطنية وهذا هو جوهر الاشكالية بين المشروع الوطني الديمقراطي وبين الديمقراطية الامريكية الكونية.

فاذا ما تناولنا الخلفية التأريخية للنظم الديمقراطية الغربية لوجدنا بأن المفاهيم الاساسية للديمقراطية لم تكن الا حصيلة التمخضات الفكرية والتطبيقات المادية للحضارة الاغريقية التي اسست لقواعد العلاقة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم ولها ما يقابلها في الفكر الاسلامي"وامركم شورى بينكم"وفي التطبيقات الميدانية الخلافة الراشدية والتي لم تكن ترضي يوما ما الفكر

الغربي رغم اعترافات العديد من المفكرين بأسقاطات ابن رشد وغيره من الفلاسفة الاسلاميين[١٢] على الحضارة الغربية.

ولم تكن النظم الديمقراطية الغربية اللاحقة التي انتجتها الثورتين الامريكية عام ١٧٧٦ والفرنسية ١٧٨٩الا امتدادا متطورا لما تم التأسيس عليه في الحضارة الاغريقية القديمة وهو ما يمثل التزاوج المثالي بين التراث والمعاصرة.

فالنظام البريطاني المعاصر والذي هو امتداد للنظام البريطاني التقليدي ظل يتعايش مع النظم الاوربية المعاصرة وكذلك مع النظام الامريكي انطلاقا من الرؤية الصائبة للمتغيرات الجوهرية التي واكبت تطور القارتين الاوربية والامريكية .بحيث استطاع هذا النظام التزاوج بين ملكيته التقليدية وديمقراطيته المعاصرة.وهي التجربة التي امتدت لتشمل النظام الملكي العراقي الذي يشار اليه رغم مرور اكثر من نصف قرن على افوله بأنه التجربة الديمقراطية الاولى في حياة الشعب العراقي يمكن ان تصلح في بعض جوانبها على النظام السياسي المقبل في العراق مع اجراء البعض من التعديلات.

ان الرؤية الصائبة لطبيعة التحول السياسي المرجو اقامته في العراق لابد وان يلامس جوهر الظاهرة الدينية السياسية بأعتبارها التراث الفكري والتربوي المتجدد للمسلمين ايجابيا وان يرسم خطوطا واضحة من التلاقي وان يمازج تمازجا موضوعيا بين متطلبات العصرنة ومتطلبات العقيدة الدينية الاسلامية بأعتبارها المعين الروحي القادر على توجيه الارادة الوطنية بشكل فاعل بما يتوائم وطبيعة التغييرات الديمقراطية الواجب اجراءها وليس صحيحا الوقوف بحزم ازاء هذه المؤسسة من خلال اجراء اصلاحات فوقية قد تكون سببا كافيا بوجه أي تحول ديمقراطي مستقبلي.

فالمؤسسة الدينية تبقى والى زمن غير منظور تحظى بقدر كبير من الاهمية والاحترام لدى الغالبية العظمى من الناس .لاسيما اذا نظرنا بأن الحاجات الانسانية كما يراها المسلمون في جميع ارجاء الارض على انها تنقسم الى حاجات مادية واخرى روحية واذا كان اشباع الحاجات المادية يتقرر وفق لسياسات وضعية تتفاوت بين نظام سياسي وآخر فأن الحاجات الروحية لايمكن اشباعها الا ضمن الالتصاق بالمؤسسة الدينية وقياداتها الروحية ،واذا جاز لنا الاقرار بأن الدول المسيحية ومنذ زمن بعيد قد حيدت السلطة السياسية عن الدينية واعتبر ذلك التحييد سبيلا لتطور المؤسسة السياسية على حساب المؤسسة الدينية فأن الامر قد لايبدوا كذلك في الدول الاسلامية اذا ما تم مقارنة حجم الاساءة التي تسببت بها المؤسسات الكنسية في اوربا للمواطن مقارنة بالمؤسسات الدينية الاسلامية التي غالبا ما عمقت الالتصاق بالمواطن واصبحت جزء من نضالاته اليومية في المجالين المادي والروحي.

واذا ما انتقلنا الى مقارنة الدول الاسلامية مع نظيراتها الدول المسيحية لوجدنا بأن الاصلاح البرونستانيتي كان ثورة في اللاهوت فككت منظومة العقائد المسيحية واعادتها الى الاصل البسيط السابق لبولص والسبب يعود الى ان البرونستانيتية كانت تواجه الكنسية كسلطة زمنية فكانت ثورتها على الكنسية لاعلى العقيدة وحين فصل مارتن لوثر بين الدين والقانون جعل التشريع من حق الدولة لا الكنسية الا انه لم يفصل الدين عن الدولة .

لكن الثورة الفرنسية العلمانية تمكنت من اقامة دولة لادينية فنجحت علمانيتها بينما

الثورة البلشيقية قامت بألغاء الدين واقامة دولة ملحدة فأخفقت تجربتها رغم بقائها لأكثر من سبعين عاما اذ ان الغاء الدين ليس كفصله عن الدولة(١٣).

ووفق هذا المنظور لابد من الاقرار بأن الخطاب الامريكي الراهن لايقف بالضد من اقامة حكومة دينية في العراق ولكن ديمقراطية متحضرة ان لم يكن ضمن مجال الحذلقة السياسية فأنه يشكل خطابا واعيا يستهدف السير بالعملية الديمقراطية دون معوقات حقيقية .وبعكسه سوف لن تقف المؤسسة الدينية صامتة ازاء المؤسسة العلمانية وما تنوي القيام به من اجراءات ربما تكون اكثر بعدا عن المزاوجة بين التراث والمعاصرة.

ب-البعد التنموي

لقد تطور مفهوم التنمية من كونه يختص بالجانب الاقتصادي تحديدا الى كونه يمتد ليشمل كل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي وبهذا المعنى فأنه عملية مترابطة من النشاطات المستدامة القائمة على منهاج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع ويعتمد المشاركة كما انه ينطوي على التخطيط الطويل الامد ليس للموارد الاقتصادية فحسب بل للتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي ايضا.

وعلى هذا الاساس فأن توسيع الخيارات الانسانية مرتبط محوريا بموضوعتين مترابطتين هما القدرات والفرص المتاحة ومن هنا يمكن الربط ما بين الديمقراطية والتنمية كما يراها برنامج الامم المتحدة الاغاثي والذي تضمن تسعة معايير(١٤).

١. المشاركة
٢. حكم القانون
٣. الشفافية
٤. حسن الاستجابة
٥. التوافق
٦. المساواة وخاصة في تكافؤ الفرص
٧. الفعالية
٨. المحاسبة
٩. الرؤية الاستراتيجية

واذا ما جرى تسليط الضوء على اية مفردة من المفردات الواردة في هذا البرنامج لوجدنا ان حجم المشاركة الجماهيرية في التنمية يعكس تراجعا واضحا لاسيما بعد انتشار ظاهرة البطالة وتفاقمها بعد حل العديد من الوزارات اذ بلغت حسب بعض التقديرات من ٥و١% عام ٢٠٠٣ الى ٤و٦%حتى شباط ٢٠٠٤.(١٥)

واذا ما انتقلنا الى مبدأ حكم القانون لوجدنا بأن هيمنة قوى الاحتلال على معظم المفاصل الحيوية في الدولة ابعد مبدأ سلطة القانون واوجد فراغا قانونيا واضحا وينبغي ان نشير هنا الى الخروقات اليومية التي تمارس من قبل قوات الاحتلال والقوات الوطنية ناهيك عن الاستمرار بتطبيق قانون السلامة العامة في العديد من المناطق العراقية بين الحين والآخر وبالتالي فأن غياب سلطة القانون قد مهدت الطريق لفقدان عنصر المحاسبة الذي يعتبر من العناصر الاساسية في البرنامج الانمائي وقد ادى ذلك الى غياب المحاسبة والذي بدوره ادى الى فقدان السيطرة

على المال العام وانتشار ظاهرة الفساد الاداري[١٦].اما غياب مبدأ الشفافية فلابد من الاعتراف بأنه قد تسبب في انتشار ظاهرة اختلاس الاموال العامة بأوسع ابوابها،ويكفي ان نشير هنا الى الاموال التي تثار بصددها التساؤلات اليومية بدءا من الحاكم المدني السابق بول بريمر وصولا الى المطالبات اليومية من قبل ممثل العراق الدائم في الامم المتحدة حول مراجعة العديد من القرارات الدولية المتعلقة بشأن العراق لاسيما في فترة النظام السابق ويكفي ان نشير بهذا الصدد ايضا الى الفضائح المالية المتعلقة ببرنامج الغذاء والدواء لعام ١٩٩٦ وكذلك استمرار صرف الاستحقاقات المالية للجان الدولية المتعلقة بمراقبة الحدود بين العراق والكويت على الرغم من مرور عامين على الاحتلال الامريكي للعراق سوى امثلة واضحة في هذا المجال.اما مبدأ الرؤية الاستراتيجية فليس من اليسير في الوقت الراهن الحديث عن رؤية استراتيجية رشيدة يمكن من خلالها التنبوء بمستقبل واضح للعراق في ظل ما يسود من اوضاع التردي والتراجع في مجمل الهياكل الاساسية للدولة العراقية.كما اعلن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الاحمر ان نسبة البطالة في العراق على مستوى القطاعين العام والخاص قد ارتفع خلال الاشهر الاولى للاحتلال لتصل الى ٧٥% الامر الذي دفع هيئات عالمية لتوزيع حصص تموينية على اكثر من ٤٠٠الف عائلة.

واذا ما تحولت البطالة الى حالة مستديمة او على الاقل في جزء اساسي منها خصوصا وان الدخول في اقتصاد السوق وخصخصة الاقتصاد العراقي واعادة هيكلة مؤسساته قد يكون له نتائجه المعاكسة تماما لمطلب الحل المنتظر[١٧].

واذا ما انتقلنا الى حجم المشاركة السياسية يمكننا رصد العديد من الظواهر الدالة على وجود اعاقة واضحة للعملية السياسية فحجم المشاركة لعراقيوا المهجر في تولي المناصب القيادية الكبرى واللذين قدموا مع قوات الاحتلال تعكس بوضوح النفس الاقصائي لعراقيوا الداخل اللذين عانوا وكابدوا الكثير من ويلات النظام السابق

وكان ينبغي خلق نوع من الموازنة بين الاستحقاقات الوطنية والمطالب الفوق وطنية لقوات الاحتلال والتي ولازالت تعول الكثير من الاهتمام لبعض الشخصيات العراقية التي كانت ترتبط معها بروابط شتى.وقد انعكس هذا السلوك على مبدأ حسن الاستجابة انعكاسا سلبيا في العديد من المسائل الجوهرية لاسيما تلك المتعلقة بحجم المشاركة في الانتخابات التي عكست عزوف العديد من الشرائح الاجتماعية عن الممارسة الديمقراطية .كذلك انعكس سلبا عاى مبدأ المساواة في تكافؤ الفرص الامر الذي اوصل البعض من الاشخاص الى مراكز قيادية دون كفاءة معينة فتأثرت بذلك العديد من المفاصل التنموية المهمة وانتشرت ظواهر الفساد الاداري والرشوة والمحسوبية كما ذكرنافتردت الاوضاع العامة للخدمات الاجتماعية واهملت العديد من المرافق الاساسية لنشاط الدولة في المجالات الداخلية والاقليمية والدولية*.

ج-البعد الاجتماعي

المجتمع العراقي كما هو معروف مجتمعا تتعدد فيه القوميات والاديان والمذاهب بدرجة واضحة الا ان تلك التعدديةلم تكن سببا في الغاء الهوية الوطنية العراقية ولم تكن سبيلا للتفكير في انفصال البعض عن الكل سواء كان هذا الانفصال مبني على اساس عرقي او طائفي رغم ان التراث الاجتماعي الذي كان سائدا في العراق كما يرى الاستاذ علي الوردي يتميز بأمرين

اساسين هما التعصب الطائفي والمد البدوي[١٨].

ولأن دراسة البعد الاجتماعي في العملية السياسية يتطلب دراسة جميع المكونات الاجتماعية للطيف العراقي ومدى قدرة النظام الديمقراطي على خلق موائمة اجتماعية تحقق قدرا معقولا من الانصهار الاجتماعي ولغرض الاختصار لهذا البعد فقد اثرنا معالجة ابعاد القضية الكردية وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي العراقي فقط لأنها تمثل من وجهة النظر الموضوعية احدى المشكلات الاساسية التي لم تتم معالجتها بشكل ناجع واقصد بذلك المطالب الكردية المتعلقة بعائدية كركوك الى منطقة كردستان رغم وجود اثنيات متعددة من تركمانية وعربية وكلدوآشورية وخطورة هذا المطلب على الوحدة الاجتماعية.

وفي هذا المجال من البديهي القول بأن جميع الدول لم تنشأ على اساس عرقي او طائفي ،اذ لو كان الامر كذلك كذلك لتشرذمت الأمم والشعوب الى كيانات سياسية لها اول وليس لها آخر.بل الصحيح القول بأن الدول في الغالب تتعدد فيها القوميات والمذاهب والأعراق بدرجات متفاوتة،ويصبح التنوع العرقي في الغالب سببا من اسباب نهضة الأمم والشعوب،فتفاوت المواصفات البشرية في واقع سياسي محدد يمكن مقاربته الى حد كبير بظاهرة تنوع البيئة الطبيعية مما يضفي على الدول امكانيات كبيرة يمكن توظيفها ايجابيا لخدمة النهوض بالدولة بشكل يمكن العموم من الأستفادة بايجابيات هذا التنوع بطرق شتى[١٩].

ومن المفارقات الغريبة في هذا المجال هو ان القومية الكردية في العراق ومنذ بدايات نشوء الحركة الكردية في الربع الأول من القرن المنصرم قد شكلت نوعا من الاعاقة الكبيرة ليس على مستوى درجة الأنصهار الأجتماعي الحقيقي الذي يقود الى ماسبق ذكره بل على مستوى الأعاقة الوطنية بكل اشكالها سياسية او اقتصادية وحتى فكرية وذلك من خلال تحول هذه الحركة وتدرجية المطالب من حقوق ثقافية قومية الىادارة ذاتية ومن ثم انطلاق دعاوى الاستقلال ومحاولة ربط هذه القضية بقوى اقليمية ضاربة في العداء للعراق وبوسعنا التلميح الى فترات متعاقبة من تاريخ العراق السياسي الحديث في اثبات هذه الحقيقة .

ومن المفارقات المرة المهمة ايضا هو ان القوميتين العربية والكردية دون امم الأرض جميعا قد تعرضتا الى شتى انواع الأضطهاد والقهر والأذلال عبر الموجات الاستعمارية الاحتلالية المتكررة وان العرب كانوا من اكثر الامم انصافا لحقوق الكرد ولعلنا نتذكر اول جريدة كردية كانت قد تأسست في القاهرة سنة ١٨٩٨باسم كردستان على يد احد ابناء بدرخان [٢٠]،ولعل العراقيون كانوا اسبق الامم التي يتواجد فيها الكرد في الأشارة الى ان العراق بلدا يتشارك فيه العرب والكرد على حد سواء دون ان يحجب عن كرده لباسهم ولغتهم وخصوصياتهم القومية،واذا كانت فترة النظام السابق قد اساءت الى الأكراد فانها قد اسات في الوقت نفسه لكل القوميات والطوائف الاخرى على السواء ،واذا كانت ثمة حقيقة تنطبق على نظام صدام حسين فهي انه كان عادلا في الظلم.

ولاضير في القول بان القائمين على ادارة الدولة في العراق في المرحلة الراهنة وان كانوا غير متمتعين بالأهلية القانونية لأقرار مبدأ الفيدرالية الا انهم كانوا من اكثر الناس ادراكا لحقوق الكرد في الاشارة الى ان العراق بلدا فدراليا وتعدديا كسابقة دستورية يمكن ان تؤسس لوضع مستقبلي يومن للاكراد الكثير من طموحاتهم السياسية،كما ان خلو قانون ادارة الدولة الجديد من

الاشارة الى ان العراق جزأ من الامة العربية والاقتصارعلى ان العرب فيه جـزأ مـن الامـة العربية ليس سوى اقرارا بهوية القوميات الاخرى وانتمائاتهم الانسانية .

فهل يقتنع الاكراد في الاشارة الى ان اكراد كركوك جزأ من كردستان العراق؟

ورغم كل الدعاوى االأقصائية المرفوضة وطنيا لسياسات النظام السـابق فليـس مـن الصحيح العودة الى ذات السياسات التي توكد على النهج الأقصائي مجددا بدعـوىان كركـوك وعائديتها الكردية سوف يقاتل من اجلها الأكراد دون هوادة [٢١].فدعوات كهذه يمكـن ان تفـهم بشكل غير دقيق كمقدمة لفرض سياسة الأمر الواقع تمهيدا بالذهاب بالعراق الى حافـة التمزيـق الفئوي الذي لايخدم المجموع بكل تأكيد .وربما يصادر للاكراد حقوقا مكتسبة وظفها قـانون ادارة الدولة الجديد مثلما صادر العرب حقوقهم في قرار مجلس الأمن (٢٤٢)، أن الجديد في التعـاطي مع مسألة كركوك يثير العديد من الأشكاليات التي يمكن ان نؤشرها تواضعا بما يلي:

١. ان القول بان كركوك جزء من كردستان وسوف يقاتل من اجلها الأكراد اية قوة مهما كـانت تعني فرض سياسة الأمر الواقع وتكرس سياسة الأقصاء التي عانى منـها العـراق عقـودا طويلة ونحن نعتقد ان طرقا كهذه يمكن ان تؤذي القضية الكردية وربما تؤدي الى تصدع في مسيرة الوفاق الوطني والوحدة الوطنية التي تعاني من اخفاقات عديدة.

٢. ان طرقا كهذه يمكن ان تذكي طموحات تركيا التاريخية في عائدية ولاية الموصل التي يتكـأ الاتراك على وجود قوميات تركية تمتد من الموصل الى كركوك والعودة الـى فتـح ملـف ولاية الموصل الذي اغلق منذ عام ١٩٢٥والذي ما انفك الأتراك فـي التعبـير عنـه فـي مناسبات متعددة ويدع الساحة العراقية مفتوحة لتحالفات اقليمية ربمـا تصيـب المشـروع الوطني العراقي برمته في الصميم ويمكن الاشارة في هذا الصدد الى تصريحـات مسـاعد وزير الخارجية الامريكي ريتشارد ارميتاج لدى زيارته الاخيرة الى انقرة في ٣كانون الثاني ٢٠٠٥ بأن وضع الاقلية التركمانية في مدينة كركوك قد تعرض للتغيير بالقوة مؤكـدا بـأن هذه الاخطاء لابد وان تصحح ،ومن الملفت للاهتمام هو ان المباحثات بين ارميتاج وعبدالله غول ركزت على نقطة خلاف بين الدبلوماسيتين الامريكية والتركية حـول السياسـة التـي يتبعها اكراد العراق في مدينة كركوك والتي تهدف وفقا لأنقرة الى طرد السكان التركمـان وما يرتبه هذا الادعاء من مخاطر كبيرة ويفسح المجال لتدخلات اقليميـة تظـر بمصـالح العراق برمته.

٣. لايمكن القبول بفكرة المناخات السياسية التي تهيأ باتجاه الاضرار بوحدة العـراق وان كـان مطلب الفيدرالية لدى البعض من السياسيين الاكراد في الفكر السياسي الكردي يعني مقدمـة للانفصال وتحقيق الحلم الكردي في دولة كردستان الممتدة من بحر قزوين وحتـى البحـر المتوسط فذلك لايمكن قبوله على الاقل في العراق وفي هذه المرحلة الحرجة مـن تأريخـه السياسي .كذلك لايمكن قبول الاتكاء على مشكلة كركوك وعائديتها سـبيلا للخـلاص مـن الوحدة واللحمة الاجتماعية التي تعاني العديد من المداخلات الاقليمية والوطنية الشائكة .

٤. ان المحنة التي يعاني منها العراق حاليا هي تشظي الولاء الوطني الى ولاءات فوق وطنيـة كالولاء القومي والطائفي وحتى القبلي وان هذا التشظي اذا ما استمر لفترة طويلة فانه سوف يؤسس لاحتقانات اجتماعية وطنية متعددة وبودنا الاشارة الى ما جرى تداوله مـن مفـاهيم

جديدة لم تكن معروفة في الواقع السياسي العراقي من قبل كالمثلث السني والاقليم الجنوبي والمعارضة السنية الى غير ذلك من المسميات، اذ ينبغي على الجميع تدارك المنزلقات الوطنية الخطيرة التي بدأت تنخرفي الجسد العراقي ويقينا ان القادة الأكراد هم الأحرص على مستقبل مصالح العراق ومصالح ابنائه كردا وعربا وقوميات متآخية اخرى. ان الحديث عن كركوك وعائديتها ليس مشكلة كردية وطنية عراقية فحسب بل انها تمتد لتلامس جوهر المطامح الأقليمية للعراق وتتداخل فيها الكثير مما يمكن ان نسميه الدفع لحافة المواجهات الوطنية والأقليمية وبودي ان اشير الى التدخل التركي عام ١٩٧٥ في قبرص وتكوينهم كيان تركي هناك لاتزال اثاره قائمة حتى الآن[٢٢] وربما يكون هذا الأمر احد اهم المقاربات الموضوعية في هذا المجال و بالأعتماد على التجربة القاسية التي مرت بها الحركة القومية الكردية عام ١٩٧٤نتيجة الوضع الدولي الذي كان قائما فأن الواقع الدولي اليوم لايمكن ان يسمح ايضا بأكثر مما منحته الحكومة الأنتقالية العراقية من امكانيات قانونية ومادية قد ترتفع بمستوىعملي معين الى تحقيق الكثير من الطموحات الكردية وعلى القيادات الكردية ان تدرك بان الظرف الدولي الذي مكنهم من البقاء فترة ١٢عاما بعيدا عن سطوة النظام السابق ومكنهم من اقامة ادارة ذاتية ناجحة لمنطقة كردستان هو ليس الظرف الدولي الحالي الذي مكن الولايات المتحدة من احتلال العراق ووضع اليد على مصيره وثروته وشعبه.

ثانيا:-المؤثرات الداخلية والاقليمية والدولية على مستقبل الديمقراطية في العراق[٢٣]

قد لايكون صحيحا الاعتقاد بأن الديمقراطية هي وصفة سحرية جاهزة لمعالجة جميع الاختلافات الناتجة عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم وهي بهذا الوصف تبدو طارئة في حياة الشعوب ،بل الصحيح هو الاعتقاد بأن الديمقراطية هي نتاج من التراكم المعرفي والعملي خضعت للعديد من المؤثرات والمعوقات عبر العديد من المراحل التأريخية في حياة الشعوب التي اعتمدتها كأسلوب لأدارة شؤونها السياسية.ولأن المرحلة التي يمر بها العراق حاليا هي مرحلة انتقالية من الشمولية الى الديمقراطية،فلابد وان تعاني هذه المرحلة العديد من الاختلالات التي تنعكس على مجمل العملية السياسية ومن ضمنها العملية الديمقراطية وهذا ما سوف نتاوله بأختصار شديد وعبر ثلاث محاور اساسية.

المحور الاول:سيركز على طبيعة القوى الفاعلة التي تحدد مضمون ونوع الممارسة الديمقراطية المقبلة في العراق.

المحور الثاني:سوف يعالج المحددات الداخلية للتحول نحو الديمقراطية.

اما المحور الثالث:فسوف يركز على المعوقات الخارجية ومداخلاتها الوطنية وسينتهي هذا المحور ببعض التوصيات.

فالقوى الوطنية الفاعلة في تحديد مستقبل العملية السياسية يمكن اختصارها تواضعا بأنها تمثل مستويين اساسيين.الاول هو البناء القومي(super structure)والمتمثل بالقيادات ايا كانت طبيعتها ليبرالية ام شمولية دينية ام علمانية وطنية ام طائفية هذه القيادات وكما يرى البعض لم تكن قد وصلت بعد على مايبدو الى حالة من النضج ومن التوافق الواضح حول طبيعة ومضمون الديمقراطية المزمع اقامتها في العراق بمعنى ان نقطة البدء في بلورة الرؤية الوطنية الموحدة لم تكن قد تحققت بعد وهذه هي احدى المعوقات الاساسية في بناء الديمقراطية،اما المستوى الثاني

الذي تمثله القواعد الاجتماعية(infrastructure)فهي لازالت متباينة الاتجاهات ،اذ لازالت الولاءات الاجتماعية تأخذ اشكالا متعددة الى حد كبير تتدرج من الولاء للقبيلة ومن ثم للطائفة الدينية صعودا الى الولاءات القومية،وهذه الانشطارية بطبيعة الحال تؤثر بشكل سلبي وحاد على الولاء الوطني الذي هو الفيصل من بين مجمل الولاءات المطروحة.

واذا ما انتقلنا الى المحور الثاني وتبعا لما تقدم سوف يصار الى الاعتقاد:

١. ان الشعب العراقي ليس كلا متجانسا بل هو مجموعة قوى متباينة المصالح بمعنى انه ليس مفهوما سكونيا بل هو عبارة عن قوى اجتماعية متفاعلة وهذا التفاعل يبدو في بعض جوانبه تناقضا او تباينا وفي جوانبه الاخرى توافقا وتجانسا تبعا لطبيعة المؤثرات التي يتعرض لها الشعب ومن ضمنها النظام السياسي.

اذ ان المجتمعات الانسانية تمر في تطورها بمراحل اختناقات تشتد فيها التناقضات بين القوى الاجتماعية نتيجة محاولة سيطرة فئة على فئات اخرى واذا اضفنا الى هذا العامل عاملا آخر اكثر خطورة على مستقبل العملية السياسية برمتها وهو وجود قوى الاحتلال الامريكي كفاعل رئيس،عند ذاك تحتدم عملية الصراع الاجتماعي الى الحد الذي يصبح معه النظام القادم عاجزا عن احتواء هذه التناقضات ويفشل في ان يكون تعبيرا حقيقيا عن الديمقراطية،بل يصبح في كثير من الاحيان عقبة في طريق تحقيق صيرورة ديمقراطية حقيقية.

٢. ان بنية البعض من الاحزاب السياسية في العراق والتي تسعى الى عملية التغيير الديمقراطي هي ذاتها تعاني من ازمة الديمقراطية ويمكن النظر اليها من زاوية انها تعاني من وجهات نظر متباينة بين صناع قرارها حول مختلف القضايا المثارة مما يجعلها غير قادرة على التصدي لعملية التغير الديمقراطي وهي تسعى للوصول الى السلطة السياسية عبر اعتماد صيغة التحالف مع القوى المؤثرة في الساحة السياسية ،وقد يشعر البعض منها بأنه وصي على فئات اجتماعية معينة بسبب العقيدة الدينية او الطائفية او الاثنية،ففي الوقت الذي يرى فيه الاسلاميون انهم الاكثر تمثيلا لأوسع القواعد الشعبية.

يرى العلمانيون بأنهم الاقرب الى الديمقراطية ونهجها في التعامل بموضوعية مع الفرد وحقوقه المدنية والسياسية لذلك لابد ان ينالوا النصيب السياسي الاوفر.ولهذا ربما تنتهي هذه الاحزاب على خلفية قاعدة التباعد بينها وبين الجماهير التي تدعي بأنها نشأت للتعبير عن ارادتها نتيجة لعدم وجود مدارس فكرية وسياسية واضحة تنظم عملها وبالتالي فأنها وفي معظم الاحوال سوف لن تكون سوى معوقا للعملية الديمقراطية.

٣. ورغم ما اثير عن قصور التجربة الديمقراطية السابقة(فترة الحكم الملكي) عن استيعاب التحولات الاجتماعية والتعامل معها بروح من الشفافية حتى بدى وكأن الموقف من هذه التجربة يقترب من الدخول معها في خصومة فكرية ونفسية وما تركته الاجيال السابقة استنادا الى فرضية مسرفة في تقديرها للأمور مؤداها(ان الحاضر لايصلح الا ما نبت في ارضه وزمنه) وهي لهذا لاتصلح للتعامل مع مشاكل وقضايا الحاضر الاعلى سبيل الاستئناس والمعرفة ،ولهذا فأن عدم وجود موروث ديمقراطي بمعنى الجهل بآليات العملية الديمقراطية يجعل من اللجوء والاندفاع الى المعاصرة وتجاربها على حساب الاصالة والموروث التراثي ان تسقط في خضم الاستنساخ للنماذج الديمقراطية الغربية الامر الذي لا يحظى بالتأييد من قبل البعض من الشرائح

الاجتماعية التي ترتأي بأن الاسلام قادر على طرح نموذج سياسي وانه ملتزم عقائديا بحكم قدمه واستقراره حتى يوشك هذا الاستقرار ان يكون التزاما دينيا مستقلا ،ومن هنا تنشأ جدلية من الصراع بين دعاة ابعاد الدين عن السياسة وجعل المؤسسة الدينية بمنأى عن الفروض والقواعد السياسية وبين الشرائح الاخرى التي ترى ضرورة اعتماد الاسلوب الاسلامي في التعامل مع قضايا المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا بحد ذاته يشكل تعويقا للعملية الديمقراطية.

واذا ما انتقلنا الى المحور الثالث(المعوقات الخارجية)يمكننا ان نحدد ثلاث معوقات اساسية تسمح لنا بها التطورات الحاصلة:

١. فالوجود الانكلو امريكي في العراق قد رتب استحقاقات قد تؤثر على النظام السياسي المستقبلي للعراق،فالمعروف ان اية حكومة في نظام ديمقراطي حقيقي لابد وان تعمل باستقلال عن أي قيود يفرضها نظام سياسي لأية دولة اخرى وقد عبر روبرت دال وغيره من المنظرين الديمقراطيين عن ان هذا الشرط هو من المسلمات الاساسية عند الحديث عن الدول ذات السيادة،فكيف الحال والدولة العراقية الحالية ناقصة السيادة وهزيلة السلطة فالوجود الامريكي بحله للقوات المسلحة والمؤسسات الامنية همش السلطة الوطنية العراقية،حتى وان حققت الانتخابات المقبلة وصولا ديمقراطيا لها لأن أي نظام لايعد مسؤولوه المنتخبون عاجزون عن اتخاذ قرارات ملزمة دون موافقة من خارج منطقة نفوذهم الوطني وهو امر له مغزاه حتى وان الحكام قد وصلوا الى الحكم بطريقة ديمقراطية ،وستبقى القاعدة المطبقة في العراق لبسط السلطة هي الاحتماء بالقوات الاجنبية طالما ظلت القوات الوطنية غير قادرة على بسط الامن ،هذه الاعتمادية ترتب في الكثير من الاحيان عدم حصول اصلاحات ديمقراطية حقيقية اذ ان هذه الاصلاحات ان تحققت فأنها سترفض الارتباط والتبعية والخضوع للقوى الاجنبية وينتج عن هذه الجدلية.

٢. ان انبرت قوى مضادة لوضع حد لهذه العلاقة وتخليص الارادة الوطنية من قبضتها ولكن هذه القوى وللأسف ليست وطنية خالصة اذ ان المداخلات الاقليمية والدولية اضفت على المقاومة الوطنية والصقت بها كل ما من شأنه الاضرار بمسيرة الرؤية الوطنية الموحدة للعلاقة مع قوى الاحتلال وبالتالي فأن هذه الانقسامية قد وفرت فرصا ثمينة للأضرار بالعملية الديمقراطية.

وخلاصة القول فأن هذه الورقة ترى ان على جميع القوى الفاعلة على الساحة العراقية بان يزداد ايمانها بأن الديمقراطية ليست عملية استغلالية استحواذية سوف ترتب حقوقا للبعض وتقصي البعض الآخر وان العقدة الوطنية الشائكة خلف دعاة المناهج السلفية وادعياء التكفير الذين بالغوا في شق وحدة الصف العراقي والذين يجاهدون بأن ينالو النصيب الاوفر من مستقبل العملية السياسية في العراق عن طريق العنف والارهاب والعودة الى استعمال الوسائل التعسفية الاقصائية التي قادت العراق الى ما هو عليه الآن، واود ان انهي الملاحظات بقول الامام ابي

حنيفة النعمان"هذا رأيء فمن جاءنا بأحسن منه قبلناه" .

الخاتمة

تظل الحقائق العلمية تشير بشكل واضح الى حاجة المجتمعات الانسانية والنظم السياسية الى الديمقراطية واحترام حقوق الانسان كسبيل وحيد للحكم الصالح على ان يكون هذا الاستحقاق وطنيا وليس مفروضا من قوى خارجية ايا كانت مبررات تلك القوى ولأن التغيير الديمقراطي في العراق تتداخل فيه الرغبة الوطنية مع الآفاق الاستراتيجية الامريكية ومدياتها ووجودها كقوة فوقية تستطيع ان تقرر ما تشاء فأن العملية الديمقراطية سوف تبقى عرجاء ولن تلبي طموح الشعب العراقي بجميع طوائفه واثنياته والوانه.وليس مستبعدا ان تتكرر دائرة المشكلات الوطنية والمداخلات السياسية الاخرى لتبعد العملية الديمقراطية برمتها سبيلا لأبعاد الانظار الوطنية عن الاستحقاق الوطني العام وهو انهاء حالة الاحتلال.

المصادر

١. أ.د ناظم عبد الواحد الجاسور،موسوعة علم السياسة ،عمان ،دار مجدلاوي ٢٠٠٤ص١٩٧.
٢. د.خالد الناصر ازمة الديمقراطية في الوطن العربي في كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي سلسلة كتب المستقبل العربي(٤)مركز دراسات الوحدة العربية بيروت الطبعة الرابعة١٩٩٨ص٢٧.
٣. نفس المصدرص٢٨-٢٩.
٤. فيليب شميتر،وتيري لين كارل،الديمقراطية ..وغيرهما.القاهرة مركز دراسات التنمية السياسية والدولية١٩٩٢ص٦٦.
5. Joseph Alios Schum Peter Captialism and democracy london:Allen and unwin 1943 p269.
نقلا عن د.ثناء فؤاد عبد الله،آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت١٩٩٧ص١٧.
٦. نفس المصدر ص١٩.
7. Walter-lippmann thepuplic philosophy-boston,Malittle,Brown1955-p11.
٨. أ.دناظم عبد الواحد الجاسور،موسوعة علم السياسة ،مصدر سابق ص٢٦٤.
٩. نفس المصدر ص٢٦٤.
١٠. ينظر خطاب الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش عشية انعقاد مؤتمر قمة دول حلف شمال الاطلسي في بروكسل في ٢٠٠٥/٥/٢٢في
www.ALJAZEERA@yahoo.com.
١١. د.حميد حمد السعدون،العولمة وقضايانا،دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،٢٠٠١ص٣٦.
١٢. د.حسين حافظ وهيب،المزاوجة بين التراث والمعاصرة في مشروع اصلاح النظم السياسية العربية،المواطن،العدد١٤السنة الاولى ٢٠٠٥ص٩.
١٣. هادي العلوي،المرئي واللامرئي "العراق وثقافة الجثث المعلقة"،مطبعة المدى بغداد ٢٠٠٤ص٥٧-٥٨.
١٤. حسن كريم،مفهوم الحكم الصالح،المستقبل العربي،بيروت العدد٣٠٩تشرين الثاني٢٠٠٤ص٤٢-٤٣.
١٥. نفس المصدر،ص١٣.
١٦. د.حميد حمد السعدون،التنمية السياسية والتحديث ،مكتبة الغفران بغداد ٢٠٠٥ص٥٤-٥٥.
١٧. سوسن اسماعيل العساف:مشكلة البطالة وتداعيات الحرب الامريكية على المجتمع العراقي،مجلة دراسات عراقية العدد(١)السنة الاولى شباط٢٠٠٥ص٩٠.
١٨. نفس المصدر،ص٩٢.
١٩. نفس المصدر،ص٩٢
٢٠. كذلك انظر فيليبس بينس ومجموعة العمل الخاصة بالعراق في معهد الدراسات السياسية "السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام"المستقبل العربي العدد٣٠٩تشرين الثاني٢٠٠٤ص٦-١٣.
٢١. اسيل جبار غانم،البطالة هم اضافي يدفع ثمنه العراقيون،صحيفة الفرات العدد٣٦٥بغداد١٣كانون الثاني٢٠٠٥ص٦.
• جورج بوش في مقابلة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز في ٢٦/آب/٢٠٠٤"لقد وقعنا في اخطاء حسابية بشأن ما ستكون عليه الاحوال"نفقات عسكرية ناجمة عن اخطاء العسكريين وسلطة الاحتلال.
٢٢. الدكتور علي الوردي،لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث الجزء الثاني مطبعة الارشاد بغداد ١٩٧١ص٤.
٢٣. د.حسين حافظ وهيب،كركوك بين المطالب الكردية والمداخلات الاقليمية محاضرة القيت على اساتذة مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،٧حزيران٢٠٠٤.
٢٤. ينظرأ.د.سعد ناجي جواد،دراسات في مسألة القومية الكردية/مجلة دراسات دولية / العدد ٥٧/ ٢٠٠٤ ص ٩٥.
٢٥. تصريح السيد مسعود البارزاني لقناة العربية حول مستقبل كركوك ١٠ايلول٢٠٠٤.

٢٦. د.حسين حافظ وهيب،العلاقات التركية الاسرائيلية واثرها على الامن القومي العربي رسالة دكتوراه غير منشورة-كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ٢٠٠١ص٧٤.
٢٧. د.حسين حافظ وهيب-معوقات التحول نحو الديمقراطية في العراق-ورقة قدمت الى المؤتمر التاسع مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد٢٠٠٤.